

# مصر تفتح التنقيب عن الذهب أمام شركات التعدين في الصحراء

## تغيير تشريعات الاستثمار يسمح بجولات جديدة في الدرع العربي النوبي الثري بالمعادن



ثروات باطنية تنتظر المستكشفين

## مصر ترفع أسعار الوقود المحلية للمرة الأولى منذ إصلاح الدعم

بجانب الارتفاعات في أسعار الوقود المحلية، أعلنت مصر رفع أسعار الوقود بنوعيه الطبيعي والغاز الطبيعي للسيارات بنسب تتراوح بين 6.8 و17.5 في المئة، كما رفعت أسعار الغاز الطبيعي لمصانع الأسمدة والإسمنت والحديد والصلب بين 12.5 و75 في المئة. كما أعلنت عن رفع أسعار شرايح استهلاك الكهرباء بنسبة تتراوح من 10 إلى 50 في المئة.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي أن مصر رفعت سعر البنزين 95 أوكتان إلى 8.75 جنيه للتر من 8.5 جنيه والبنزين 92 إلى 7.75 جنيه من 7.50 جنيه والبنزين 80 إلى 6.50 جنيه من 6.25 جنيه.

وقالت الوزارة إن لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية استعرضت متوسطات أسعار خام برنت في السوق العالمية وسعر صرف الدولار مقابل الجنيه للفترة من يناير إلى مارس 2021 وهما أهم مؤثرين ومحددن لتكلفة إنتاج وبيع المنتجات البترولية في السوق المحلية

وقالت وزارة البترول المصرية في بيان إن لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية رفعت الجمعة أسعار الوقود، وذلك للمرة الأولى منذ تأسيسها في أكتوبر 2019 عقب استكمال إصلاحات الدعم.

ورفعت الأسعار آخر مرة في يوليو 2019 حين استكملت مصر، وهي مستورد صاف للنفط، الإنهاء التدريجي للدعم على منتجات الوقود في إطار برنامج إصلاح مدعوم من صندوق النقد الدولي. وظلت الأسعار مستقرة على مدى السنة الماضية بعد أن خفضت في أبريل

ولكن سامي الراجحي رئيس مجلس إدارة نوردانا بي.تي.واي ومقرها أستراليا قال إن الإبقاء على عملية المزايدة لمناطق الاستكشاف يحد من فرص حدوث أي ازدهار في مجال الذهب.

وقال الراجحي وهو أيضا مؤسس منجم السكري وهو منجم الذهب التجاري الوحيد في مصر "ما من دول ناجحة في مجال التعدين تستخدم هذه العملية، لديها جميعا قوانين واضحة وتتسم بالشفافية تنص على مؤهلات والتزامات وحقوق المستثمرين. (إنها) تعمل بمبدأ الأولوية حسب الأسبقية".

وامتدعت وزارة البترول والثروة المعدنية عن التنقيب.

وتستغرق مشروعات التعدين من مرحلة الاستكشاف إلى الإنتاج ما يتراوح بين عشرة إلى 15 عاما في المتوسط. وبينما تراجعت أسعار الذهب عقب أن بلغت مستوى قياسيا في 2020، يتوقع خبراء اقتصاديون أن تبقى مرتفعة بالمعايير التاريخية على مدى السنوات المقبلة.

وقال ستيفن بولتون الرئيس التنفيذي لالتوس ستراتيجيز "إذا وصلنا مرحلة تحققت فيها عدة اكتشافات، قد تصبح مصر من أكبر منتجي الذهب في أفريقيا. تتمتع بإمكانات من الدرجة الأولى".

لكن مناصرين لقضايا البيئة يقولون إنه لا يوجد مبرر للتنقيب عن الذهب. إذ يتسبب ذلك في توليد انبعاثات، ويمكن أن يزيد الضغط على الموارد المائية وعلى النقبض من النحاس

والمعادن المستخدمة في البطاريات فإنه غير مطلوب من جانب التقنيات القادرة على أن تتخلص عن اقتصاد منخفض الكربون.

وقالت الحكومة إنها منفتحة على التنقيب عن بقية المعادن، لكن الذهب محور التركيز حاليا.

وقال بارنز من وود ماكنزي "الذهب بالتأكيد أفضل شيء بالنسبة لهم للبدء به، لأن هناك قدرا معروفا منه".

بدأت شركات التعدين في مصر في التنقيب عن الذهب تحت رمال الصحراء بعد تعديل القواعد التشريعية لهذه الاستثمارات غير المستغلة. فقد تم فتح جولات مزايدة في الدرع العربي النوبي الثري بالمعادن في مسعى لمضاعفة الاستثمارات في الذهب والنحاس.

القاهرة - تتاهب شركات التعدين التي حصلت على امتيازات في مناطق بصرى مصر الشرقية لبدء التنقيب عن الذهب بموجب إصلاح تشريعي يسمح في نهاية المطاف إلى الاستفادة من موارد معدنية ضخمة غير مستغلة. وعلى الرغم من الاحتياطات الوفيرة وتاريخ التعدين الثري اللذين تخضا عن حلي ذهبية فرعونية دقيقة الفواصل، فإنه لا يوجد بمصر غير منجم تجاري واحد منتج للذهب. وينمو الاستثمار الأجنبي في النفط والغاز، لكن التعدين يعتبره الوهن.

والآن، تعول البلاد لجذب الاهتمام على ارتفاع أسعار الذهب وتعديل قوانين التعدين التي تقضي على البيروقراطية وقواعد تقاسم الأرباح، التي لا تحظى بقبول في القطاع.

وبعد عام من تشييد أول جولة عطاء بموجب القواعد الجديدة، أبرمت مصر حتى الآن خمسة عقود للتنقيب عن المعدن الأصفر في أول جولة وأبقت نظام المزايدات نشطا مع سعيها لبناء الزخم. وتتطلع الحكومة لاستقطاب

استثمارات سنوية بمليار دولار إلى قطاع التعدين، وهو هدف تقول مصادر القطاع إنه قد يكون في المتناول.

وقال باتريك بارنز رئيس استثمارات المعادن والتعدين المعني بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وروسيا وبحر قزوين لدى وود ماكنزي التي تقدم المشورة للحكومة المصرية بشأن إصلاحات قانون التعدين "النجاح سيُقاس في نهاية المطاف بعدد المناجم التي ستُكتشف وتُطور الإنتاج".

وأضاف "تكتشف المؤشرات المبكرة أن جولة العطاء كانت أفضل بكثير من الجولات التي عُقدت في السابق".

وفي العطاء الأولي، أرسيت مصر في نوفمبر 2019 رقة استكشافية على ما قال

وتتوقع الشركة استثمار عدة ملايين من الدولارات في الأمد القصير لكن ذلك قد يرتفع إلى ما يزيد عن 100-200 مليون دولار إذ جرى الوصول إلى كشف ذي جدوى اقتصادية.

وقالت متحفة باسم بي. تو غولد ومقرها كندا، والتي فازت بامتياز أيضا، إن الشركة تتطلع لبدء التنقيب قريبا "نظرا لقلّة الاستثمار النسبي في التنقيب الحديث، وبالتالي وجود إمكانات غير مستغلة في الدرع العربي النوبي المأمول تاريخيا".

ورحبت شركات التعدين بالغاء شرط تأسيس مشروعات مشتركة مع الحكومة المصرية، وكبح الرسوم الحكومية عند سقف 20 في المئة.



باتريك بارنز

النجاح سيُقاس بعدد المناجم التي ستُكتشف وتُطور الإنتاج

# شهر رمضان يغذي أزمة تبذير الطعام في المغرب

## استهلاك فائض عن الحاجة ينتهي برمي الغذاء في سلة القمامة

تبذير المواد الغذائية خلال شهر رمضان من قبيل المخبزات والكسكس والخبز، وتوعية المستهلك المغربي بالتدبير الجيد لاستهلاك الطعام أو الغذاء.

وأظهرت معطيات تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة فرقا في الأجزاء المأكولة من الأغذية وغير المأكولة منها مثل العظام والأصداف، إذ أن الدول الأقل دخلا تهدر كميات مأكولة أقل بكثير من تلك الأكثر دخلا، لكن المحصلة النهائية أن العالم يلقي في النفايات كل الموارد التي استعملت في صناعة ذلك الغذاء.

برمي الثلث من المواد الغذائية الصالحة للاستهلاك، والتي تصل قيمتها المالية في المتوسط إلى 500 درهم (50 دولارا) شهريا لنحو 41 في المئة من الأسر.

وقال بوعزة الخراطي رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك إن تكلفة تبذير المواد الغذائية تؤثر سلبا على التوازن الاقتصادي، موضحا أن نسبة كبيرة من هذه المواد التي تستوردها الدولة بالعملة الصعبة ترمى في القمامة.

ويؤكد رئيس الجامعة الوطنية للمخابز والحلويات بالمغرب الحسين أزاز أنه يحز في النفس أن "تسرى أكواما من الخبز ومشتقاته تضيع، في الوقت الذي يضطر فيه المغرب أحيانا إلى استيراد ما يزيد عن 50 في المئة من حاجياته من مادة القمح"، داعيا إلى ترشيد استهلاك مادة الخبز ومشتقاتها.

وقد اشارت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن 1.3 مليار طن من الغذاء تزيد قيمتها عن تريليون دولار ينتهي بها الأمر بفسادها أو هدرها كل عام، وهو ما يمثل ثلث إنتاج الغذاء العالمي.

وحددت العديد من بلدان العالم ومنها المغرب هدفا يتمثل في الحد من هدر الطعام بنسبة 50 في المئة بحلول عام 2030.

واوضح الخبير الاقتصادي رشيد ساري أن هذا الوضع يؤثر سلبا على الجانب الاقتصادي بالمغرب خاصة إذا كانت مجموعة من المواد المستهلكة مستوردة من الخارج مما يتطلب مزيدا من العملة الصعبة إضافة إلى تضرر العديد من الأسر من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وهو ما تلتمسه مطع كل رمضان مما يؤدي إلى تضخم ظرفي محدد زمنيا.

ولفت رشيد ساري إلى أن الإفراط في الاستهلاك له تبعات كذلك على الوضع البيئي حيث يصعب التخلص من الفضلات الصلبة بالنسبة للأغذية المعبأة.

ودعا البنك الدولي إلى اتخاذ إجراءات حازمة للحد من ارتفاع توليد النفايات وما له من تأثيرات سلبية على الاقتصاد والمناخ على حد سواء، على رأسها الحد من ظاهرة هدر الطعام، من خلال توعية المستهلك وإدارة المواد العضوية والبرامج المنسقة لإدارة النفايات الغذائية.

الفارق في إهدار الأغذية بين الدول الأكثر والأقل دخلا لأنه لم يميز بين الإهدار "المتعمد" و"غير المتعمد".

ورغم تداعيات جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمغاربة إلا أن ذلك لم يجل دون استقبال شهر الصيام باقتناء ما تتطلبه مواد الإفطار من مواد استهلاكية متنوعة، بينما تعمل السلطات على تقويم أسعار المواد الاستهلاكية التي يرتفع الطلب عليها بهذه المناسبة الدينية.

وقد افادت الجامعة المغربية لحقوق المستهلك (منظمة غير حكومية) أن شهر رمضان "يعرف ذروة تبذير الطعام

خاصة مع جائحة كورونا حيث حذر التجوال الليلي ربما يجعل نسبة الهدر الغذائي تتراوح بين 70 إلى 600 درهم خلال شهر الصيام لفئة كبيرة تصل إلى نحو 50 في المئة من الأسر.

ودق مؤثر الأغذية المهذرة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ناقوس الخطر بشأن المواد الغذائية المهذرة سنويا في المغرب، إذ سجل التقرير أن حصة الفرد المغربي من إهدار الطعام بلغت 91 كيلوغراما.

وعزا التقرير الأمي ارتفاع كمية الأغذية المهذرة خلال العام الماضي إلى تدابير الإغلاق التي فرضتها إجراءات الحجر الصحي المفاجئة، غير أنه لم يبين

في شهر رمضان تكاد تكون عامة في الدول العربية حتى أن البعض يعيش على نقيضين بين فقر مدقع وإفراط في الاستهلاك.

وأضاف رشيد ساري في تصريح لـ"العرب" أنه في المغرب لا يختلف الحال عن العديد من الدول حيث يقدر الهدر الغذائي بأكثر من الثلث وربما يفوق ذلك،

ويقبل المغاربة خلال شهر رمضان على شراء كميات كبيرة من الفواكه والخضروات والخبز بما يفوق الحاجة فيما تفسد هذه الأطعمة في المنزل، وهو ما يسلط الضوء على ارتباك قواعد الاستهلاك خلال هذه المناسبة وتنامي اللفة مما يزيد الضغوط على الأسر.

وتجمع تقارير وإحصائيات أن إهدار الأغذية أضحي لازمة تتكرر كل سنة رغم الإرشادات والنصائح بتجنب اللفة وعدم شراء أكثر مما يحتاج إليه الفرد.

وهناك نحو 3.3 مليون طن من المواد الغذائية في المغرب لم تنتج الاستفادة منها وانتهى بها المطاف في القمامة في 2019، حسب آخر تقرير لمؤشر هدر الأغذية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الشريكة.

وتبلغ حصة المواطن المغربي من إهدار الطعام سنويا 91 كيلوغراما، حسب ذات التقرير، وأن ما يقارب 90 في المئة من الأسر المغربية تقوم بإهدار الأطعمة، لاسيما في شهر رمضان إذ تشتري كميات كبيرة لا تستهلك منها سوى القليل.

وأكد الخبير الاقتصادي رشيد ساري أن ظاهرة الإفراط في الاستهلاك الغذائي



محمد ماموني العلوي صحافي مغربي

الرباط - تعد ظاهرة تبذير الطعام من العادات السيئة في المغرب التي ارتبطت أساسا بشهر رمضان، حيث ترمى أكياس من الخبز والأطعمة القمامة في ظل لفة الاستهلاك.

ويقبل المغاربة خلال شهر رمضان على شراء كميات كبيرة من الفواكه والخضروات والخبز بما يفوق الحاجة فيما تفسد هذه الأطعمة في المنزل، وهو ما يسلط الضوء على ارتباك قواعد الاستهلاك خلال هذه المناسبة وتنامي اللفة مما يزيد الضغوط على الأسر.

وتجمع تقارير وإحصائيات أن إهدار الأغذية أضحي لازمة تتكرر كل سنة رغم الإرشادات والنصائح بتجنب اللفة وعدم شراء أكثر مما يحتاج إليه الفرد.

وهناك نحو 3.3 مليون طن من المواد الغذائية في المغرب لم تنتج الاستفادة منها وانتهى بها المطاف في القمامة في 2019، حسب آخر تقرير لمؤشر هدر الأغذية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الشريكة.

وتبلغ حصة المواطن المغربي من إهدار الطعام سنويا 91 كيلوغراما، حسب ذات التقرير، وأن ما يقارب 90 في المئة من الأسر المغربية تقوم بإهدار الأطعمة، لاسيما في شهر رمضان إذ تشتري كميات كبيرة لا تستهلك منها سوى القليل.

وأكد الخبير الاقتصادي رشيد ساري أن ظاهرة الإفراط في الاستهلاك الغذائي



مأكولات شهية مصيرها مكبات النفايات